03

المحلية الصباح

العدد 3333 - السنة الثانية عشرة
الثلاثاء 26 رجب 1440 - الموافق 2 أبريل 2019
Tuesday 2 April 2019 - No.3333 - 12 th Year

سفارتنا لدى هولندا: لا صحة لتورط أحد أفراد الأسرة بقضية مخلة بالآداب

نفت سفارة الكويت لدى مملكة هولندا نفيا قاطعا صحة ما تناقلته بعض وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي عن تورط احد افراد الأسرة الحاكمة في الكويت ويحمل جوازا دبلوماسيا في قضية مخلة بالآداب في هولندا.

وأكدت السفارة في بيان صحافي لـ«كونا» امس الأول ان السلطات الهولندية من جانبها نفت صحة هذا الخبر وأكدت انها لم تتلق اي معلومات من اي جهة حول حدوث مثل هذه الواقعة.

المبارك وجه بعدم التهاون مطلقاً مع أي وجه للفساد وأعرب عن ثقته بالإجراءات التي تقوم بها وزارة التعليم العالي

مجلس الوزراء: إحالة كل حالات التزوير إلى النيابة ولا اعتماد لأي شهادات من جامعات وهمية

سمو رئيس مجلس الوزراء مترئساً اجتماع الحكومة أمس

جانب من الاجتماع

■ تدابير جديدة لحماية المنافسة والإسراع بتنفيذ مشروع الطريق الإقليمي الشمالي والجنوبي ومسار سكة الحديد

■ اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لضمان حقوق الدولة والمحافظة على المال العام في المنطقة الحرة «الشويخ»

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الاسبوعي بعد ظهر امس في قصر السيف برئاسة سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء.

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس خالد الصالح بعد الاجتماع انه وبمناسبة ذكرى الإسراء والمعراج يتقدم مجلس الوزراء باسمي آيات التهنئة والتبريكات إلى مقام حضرة صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد حفظهما الله ورعاهما والشعب الكويتي الكريم وقد قرر مجلس الوزراء اعتبار يوم الخميس الموافق 4 إبريل يوم راحة تعطل فيه الأعمال في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية.

ثم أحاط سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء المجلس علما بنتائج مشاركة حضرة صاحب السمو الأمير في أعمال القمة العربية العادية (30) للجامعة العربية التي عقدت في جمهورية تونس الشقيقة مؤخرا منوها بالكلمة التي القاها حضرة صاحب السمو الأمير في افتتاح اعمال هذه القمة والتي اكد فيها سموه على القواسم المشتركة بين العالم العربي وما يدعو الدول العربية للتعاون في كافة المجالات والميادين والعمل على معالجة قضاياها في ظل أزمات وتحديات متوارثة مشيرا إلى خطورة القرار الذي اتخذه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا بالاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل والتي تستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد هذا القرار غير العادل كما دعا المؤتمر إلى التقدم إلى نحو إيجاد حلول وتسويات للقضايا العربية ومواجهة وما يحيط بها من مخاطر وتحديات.

كما أثنى سموه على الجهود التي تقوم بها الدول العربية حيال القضية الفلسطينية والتطلع إلى تفاعلات ومبادرات أكبر وأكثر في هذه القضية وجعلها في صدارة اهتمام المجتمع الدولي سعيا للتوصل إلى الحل العادل والشامل والدائم الذي يتطلع إليه ابناء الشعب الفلسطيني الشقيق وأبناء الأمة العربية بأسرها.

وقد أشاد مجلس الوزراء بالجهود التي بذلها حضرة صاحب السمو الأمير وقادة ورؤساء الوفود العربية المشاركة في أعمال هذه القمة والتي أثمرت عن التوصل للنتائج التي تهدف لتعزيز التعاون بينهم وتعميق الشراكة بين الدول العربية وتحقيق المزيد من الإنجازات في كافة المجالات والميادين.

كما ناقش المجلس تقرير الإدارة المركزية للاحصاء واللجنة الوطنية التوجيهية لتنفيذ أجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة بالتعاون حول الموقف التنفيذي للجهات المزودة لبيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة حتى تاريخ 2019/2/19 وبهذا الصدد استمع المجلس إلى شرح قدمته وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم عقيل العقيل أوضحت فيه العقبات التي واجهت الجهات المزودة للبيانات في توفير كافة البيانات المطلوبة وقد حث المجلس الجهات الحكومية على دعم أعمال اللجنة لإنجاز مهامها وأعداد تقاريرها بالصورة المرجوة.

ثم استمع مجلس الوزراء إلى شرح قدمه وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور حامد العازمي بشأن الإجراءات التي قامت بها وزارة التعليم العالي بشأن الشهادات المزورة حيث بين للمجلس بأن الوزارة قد قامت بإحالة كل حالات التزوير إلى النيابة العامة ولم تقم الوزارة باعتماد أي شهادة من الشهادات الصادرة من الجامعات غير المعتمدة وقد جدد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح التأكيد بأن لا تهاون إطلاقا مع أي وجه من أوجه الفساد لاسيما ما يتصل بقضية الشهادات المزورة معربا عن ثقته بالإجراءات التي تقوم بها وزارة التعليم العالي واللجنة المكلفة بمتابعة هذا الملف المهم.

وضمن إطار اهتمام وحرص الحكومة على تحرير الأسواق وتعزيز المنافسة وتحسين بيئة الأعمال فقد استعرض مجلس الوزراء توصية لجنة الشؤون القانونية بشأن مشروع قانون الإفلاس والذي تضمن أفضل الممارسات العالمية ويساهم بتحسين مركز الكويت في تقرير سهولة الأعمال الصادر من البنك الدولي ويهدف إلى تقليص مدد إجراءات التقليسة الأمر الذي ينعكس إيجابا على قطاع التمويل كما نص القانون على تشكيل لجنة إفلاس من متخصصين ومعاونين ماليين للقضاة بالإضافة إلى ذلك فإن مشروع القانون قد استحدث التسوية القضائية التي تتم خارج المحكمة ويصادق عليها من قبل المحكمة وتنظم مشروع القانون إعادة هيكلة الشركات كما وضع القانون قواعد خاصة ومرنة لتقليسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتتماشى مع طبيعة هذه الشركات.

وضمن نفس الإطار اطلع مجلس الوزراء أيضا على توصية اللجنة بشأن مشروع قانون حماية المنافسة والذي يهدف إلى ضبط الممارسات الضارة بالمنافسة تماشيا مع أفضل الممارسات العالمية بحيث يتم حماية المنافسة وفتح المجال أمام الشركات بالتنافس بشكل مشروع وهو الأمر الذي سينعكس إيجابا على الاقتصاد الكويتي كما تضمن المشروع تغليظ العقوبات الهادفة إلى ردع المخالفات المرتبطة بتقييد حرية المنافسة والحد منها.

وقد اعتمد المجلس أيضا مشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (32) لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية ومشروع القانون في شأن حماية المنافسة ومشروع القانون بإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس ومشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية اللبنانية حول النقل البري الدولي للركاب والبضائع.

وقرر المجلس الموافقة على مشاريع القوانين ورفعها لحضرة صاحب السمو تمهيدا لإحالتها إلى مجلس الأمة.

كما اطلع مجلس الوزراء على توصية اللجنة بشأن التقرير النهائي لفريق عمل معالجة تضخم حساب الأصول المتداولة (العهد) وقرر مجلس الوزراء التأكيد على ما ورد بقرار مجلس الوزراء بشأن معالجة تضخم حساب الأصول المتداولة لعهد وكذلك تكليف الجهات الحكومية كل فيما يخصه تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير وأثنى المجلس على جهود الفريق المبذولة في سبيل الحد من تضخم حساب العهد.

كما اطلع مجلس الوزراء على توصية اللجنة بشأن دليل قواعد وآليات متابعة تقارير الجهات الرقابية والإجراءات الواجب اتباعها بشأن الملاحظات والتوصيات وقرر المجلس تكليف وزارة المالية بإعداد الآلية المناسبة للاستفادة مما تضمنه الدليل من قواعد وآليات بشأن الإجراءات الواجب اتباعها في الجهات الحكومية وتشكيل فريق عمل يضم كل من (الأمانة العامة لمجلس الوزراء وزارة المالية جهاز المراقبين الماليين) لا تقل درجة كل منهم عن وكيل مساعد لاتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع الدليل موضع التنفيذ.

كما تدارس مجلس الوزراء التوصية الواردة ضمن محضر اجتماع لجنة الخدمات العامة بشأن نتائج الدراسات والتوصيات التي انتهت إليها الجهات المعنية بشأن المخزون السمكي والربيان بدولة الكويت وقرر المجلس تكليف الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بالمضي قدما بالإجراءات اللازمة لتخصيص وتوزيع القسائم الجاهزة للاستزراع السمكي والربيان وبدء النشاط فيها بحد اقصاه ثلاثة أشهر وذلك بما يحقق الحفاظ على المخزون وزيادة وفرته مستقبلا ومواصلة مجلس الوزراء بتقرير دوري بالمستجدات التي تتعلق بشأن الموضوع.

كما اطلع مجلس الوزراء على توصية اللجنة بشأن العوائق التي تعترض الطريق الإقليمي الشمالي والجنوبي ومسار سكة الحديد وقرر المجلس تكليف الهيئة العامة للطرق والنقل البري بالتنسيق مع الجهات المختصة للاسراع بتنفيذ مشروع الطريق الإقليمي الشمالي والجنوبي ومسار سكة الحديد وموافاة مجلس الوزراء بتقرير دوري كل ثلاثة أشهر بالمستجدات والتطورات المتعلقة بشأن المشروع. كما اطلع مجلس الوزراء على توصية اللجنة بشأن التطورات الخاصة بالمنطقة الحرة (الشويخ) والتصورات والمقترحات المستقبلية وقرر المجلس الموافقة على تمديد تكليف إدارة أملاك الدولة بالتنسيق مع الجهات المختصة لترتيب وتوفيق كافة الأوضاع القانونية والتنظيمية والتعاقدية والمالية المرتبطة بالعقود القائمة حاليا على القسائم في المنطقة وذلك لمدة سنة من تاريخ انتهائه على أن تتولى وزارة المالية (إدارة أملاك الدولة) خلال الفترة الانتقالية المشار إليها اتخاذ كافة الإجراءات القانونية والمالية اللازمة التي تضمن حقوق الدولة والمحافظة على المال العام وذلك وفقا للنصوص والإجراءات المعمول بها في هذا الشأن.

ومن جانب آخر بحث المجلس شؤون مجلس الأمة واطلع بهذا الصدد على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة وفي هذا الصدد عبر مجلس الوزراء عن تقديره للثقة الغالية التي أكدها مجلس الأمة في وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد ناصر الروضان مؤكدا على أن الهدف المشترك هو المصلحة العامة وتكريس الممارسة النيابية السليمة التي تتطلب التعاون البناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وقد هنأ مجلس الوزراء معالي وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد ناصر عبدالله الروضان بتجديد الثقة من قبل إخوانه أعضاء مجلس الأمة خلال جلسة المجلس التي عقدت في 27 مارس الجاري مشيدا بما تميز به أبناء من كفاءة واقتدار وبالممارسة الديمقراطية الراقية التي جسدت الوجه الحضاري للوطن العزيز سائلا المولى تعالى أن يوفق الجميع لخدمة الوطن العزيز ورفع رايته.

وقد أشاد سمو رئيس مجلس الوزراء بالتضامن الحكومي الذي تجسد في مؤازرة الوزير من قبل إخوانه الوزراء بعد التأكد من سلامة موقفه كما سجل مجلس الوزراء الشكر والتقدير للأخوة أعضاء مجلس الأمة لما أبدوه من روح المسؤولية والممارسة الديمقراطية السليمة.

«التعليمية البرلمانية»: التواني في قضية الشهادات المزورة يدفع إلى المساءلة

حامد العازمي: لم نعادل شهادات «الأمريكية بأثينا».. إلا بحكم قضائي

وزير التربية خلال حضوره الاجتماع

جانب من اجتماع اللجنة التعليمية البرلمانية

■ اتخذنا جميع الإجراءات القانونية اللازمة تجاه أصحاب الشهادات غير المعتمدة والوهمية

■ لا يمكن تعيين أحد في الوظائف العامة دون معادلة شهاداتهم من قبل وزارة التعليم العالي

■ المعينون بالتطبيقي من تلك الجامعات خضعوا لتحقيق متكامل وسحبت شهاداتهم وأحيلوا إلى النيابة

■ الأسماء التي وردت في الكشوف المسربة الأسبوع الماضي لم يجتز أي منهم الاختبارات

■ الرويعي: نقف خلف الوزير في إجراءاته لكننا لن نتردد في محاسبته إذا رأينا منه أي تردد

■ الدلال: طلب نيابي لتخصيص ساعتين من الجلسة المقبلة لمناقشة قضية الشهادات المزورة

أكد وزير التربية والتعليم العالي د.حامد العازمي اتخاذ الوزارة الإجراءات القانونية كافة بحق أصحاب الشهادات غير المعتمدة، وأن صدور أول لائحة لمعادلة الشهادات في يناير الماضي سيضمن سلامة جميع إجراءات الاعتماد.

وقال الوزير العازمي، في تصريح للصحافيين عقب حضوره اجتماع اللجنة التعليمية اليوم، إن اللجنة ناقشت موضوع الكشوف التي أثيرت في الأسبوع الماضي لبعض خريجي الجامعة الأميركية في أثينا وبعض الجامعات الأخرى في الفلبين والهند وتشيكوسلوفاكيا.

وأوضح أنه شرح للجنة جميع الإجراءات التي قامت بها الوزارة خلال السنوات العشر الأخيرة وعدم اعتماد أي شهادات من الجامعة الأميركية في أثينا صدر بخصوصها حكم قضائي لصالح الوزارة.

وأكد أن الوزارة أكدت للجنة أيضا اتخاذها جميع الإجراءات الخاصة بعدم معادلة الشهادات الصادرة من بعض الجامعات الخاصة في الفلبين والهند وتشيكوسلوفاكيا بناء على الأحكام القضائية التي صدرت بهذا الشأن.

وقال العازمي «لا يمكن تعيين أحد في الوظائف العامة دون معادلة شهاداتهم من قبل وزارة التعليم العالي، وجامعة أثينا كانت معتمدة في العام الدراسي 2008 2009- وبعدها تم إصدار قرارات وزارية من التعليم العالي بينت أن هذه الجامعة لا ترقى إلى المستوى المعتمد لدى دولة الكويت وبالتالي تم سحب الاعتراف منها وإيقاف ابتعاث الطلبة اليها». وأوضح أنه تمت معادلة ما يقارب 13 شهادة قبل هذه الفترة وتم اتخاذ الإجراءات بحسب القانون في ذات الوقت لمعادلة هذه الشهادات، في حين أن بعض من تم تعيينهم في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب من الحاصلين على شهادات الدكتوراه من تلك الجامعات تم عمل تحقيق متكامل بشأنهم في عام 2017 وسحب شهاداتهم وإحالتهم إلى النيابة العامة، ومخاطبة الفتوى والتشريع بهذا الموضوع.

وبين العازمي أن جميع الكشوفات التي تم تداولها الأسبوع الماضي في وسائل التواصل الاجتماعي، كانت بناء على توصية لإجراء اختبارات لجميع خريجي الجامعات الأجنبية، مؤكدا أنه لم يتم اجتياز الاختبار لأي متقدم ممن وردت أسماؤهم بهذه الكشوف.

ومن جهة أخرى كشف العازمي عن اتفاق مع اللجنة خلال الاجتماع على أن يتم إنصاف العاملين في الوظائف المساندة، مؤكدا أن الوزارة خاطبت مجلس الخدمة المدنية في شهر يوليو الماضي بهذا الشأن.

على صعيد متصل طالب رئيس اللجنة التعليمية النائب الدكتور عودة الرويعي وزير التربية ووزير التعليم العالي د.حامد العازمي وأركان الوزارة التصدي لقضية الشهادات المزورة والوهمية، مؤكدا أن التراخي والتواني عنها سيؤدي إلى التصعيد والمساءلة من قبل نواب الأمة.

وقال الرويعي، في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي بمجلس الأمة، إن اللجنة اجتمعت اليوم للتحقيق في الشهادات الوهمية والمزورة بحضور وزير التربية والتعليم العالي د.حامد العازمي وأركان الوزارة.

وأضاف الرويعي أن الحديث عن الشهادات المزورة منذ 2008 عندما انتشرت ظاهرة الجامعات الوهمية التي ليس لها كيان أو وجود.

وأعرب الرويعي عن أسفه «في شخصنة الأمور على حساب المصلحة العامة، فنحن بعيدون كل البعد عن أخذ الموضوع بشكل شخصي، بل نحن دائما وأبدا في اللجنة التعليمية وفي مجلس الأمة نهتم بما هو ذات الشأن العام خاصة عندما ترتبط القضية بالأخلاق».

وأوضح الرويعي أن هناك مسؤولين في الوزارة هم من أسسوا هذه الجامعة لا ترقى إلى المستوى المعتمد لدى دولة الكويت وبالتالي تم سحب الاعتراف منها وإيقاف ابتعاث الطلبة اليها». وأوضح أنه تمت معادلة ما يقارب 13 شهادة قبل هذه الفترة وتم اتخاذ الإجراءات بحسب القانون في ذات الوقت لمعادلة هذه الشهادات، في حين أن بعض من تم تعيينهم في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب من الحاصلين على شهادات الدكتوراه من تلك الجامعات تم عمل تحقيق متكامل بشأنهم في عام 2017 وسحب شهاداتهم وإحالتهم إلى النيابة العامة، ومخاطبة الفتوى والتشريع بهذا الموضوع.

وبين العازمي أن جميع الكشوفات التي تم تداولها الأسبوع الماضي في وسائل التواصل الاجتماعي، كانت بناء على توصية لإجراء اختبارات لجميع خريجي الجامعات الأجنبية، مؤكدا أنه لم يتم اجتياز الاختبار لأي متقدم ممن وردت أسماؤهم بهذه الكشوف.

ومن جهة أخرى كشف العازمي عن اتفاق مع اللجنة خلال الاجتماع على أن يتم إنصاف العاملين في الوظائف المساندة، مؤكدا أن الوزارة خاطبت مجلس الخدمة المدنية في شهر يوليو الماضي بهذا الشأن.

على صعيد متصل طالب رئيس اللجنة التعليمية النائب الدكتور عودة الرويعي وزير التربية ووزير التعليم العالي د.حامد العازمي وأركان الوزارة التصدي لقضية الشهادات المزورة والوهمية، مؤكدا أن التراخي والتواني عنها سيؤدي إلى التصعيد والمساءلة من قبل نواب الأمة.

وقال الرويعي، في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي بمجلس الأمة، إن اللجنة اجتمعت اليوم للتحقيق في الشهادات الوهمية والمزورة بحضور وزير التربية والتعليم العالي د.حامد العازمي وأركان الوزارة.

وأضاف الرويعي أن الحديث عن الشهادات المزورة منذ 2008 عندما انتشرت ظاهرة الجامعات الوهمية التي ليس لها كيان أو وجود.

وأعرب الرويعي عن أسفه «في شخصنة الأمور على حساب المصلحة العامة، فنحن بعيدون كل البعد عن أخذ الموضوع بشكل شخصي، بل نحن دائما وأبدا في اللجنة التعليمية وفي مجلس الأمة نهتم بما هو ذات الشأن العام خاصة عندما ترتبط القضية بالأخلاق».

وأوضح الرويعي أن هناك مسؤولين في الوزارة هم من أسسوا هذه الجامعة خلال عام أو عام ونصف العام ثم يأتي من يتفاخر بعد ذلك ويدافع عن نفسه وعن الجامعة والتي هي غير معتمدة. وقال إن الحكومة شريكة أيضا في هذا العبث وهذه الجريمة، مشيرا إلى أن هناك جامعة (أمريكان كوليج) في أثينا ووهناك الجامعة الأمريكية أيضا في أثينا وهي حديثة العهد ولا وجود لها حاليا.

وبين أن هناك جامعات أخرى عديدة ولا ينبغي اختصار الأمر في جامعة أثينا، متسائلا: من المسؤول عن الاعتماد أو عدم الاعتماد ومن المسؤول عن إصدار القرارات مثل ما حدث في جامعة ديلمون في البحرين.

من جهته أعلن النائب محمد الدلال تقديمه وعدد من النواب طلب لتخصيص ساعتين من جلسة 16 أو 17 أبريل الجاري لمناقشة قضية الشهادات المزورة والإجراءات والاحتياطات التي قامت بها وزارة التعليم العالي لتلافي تكرار القضية مستقبلا.

وأوضح الدلال، في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، أن الطلب يتضمن إلزام الحكومة بتقديم تقرير يتضمن حجم التجاوزات في الشهادات المزورة ودور وزارة التربية والتعليم في التعامل معها.

واعتبر الدلال أن قضية تزوير الشهادات «تهز بلد وحكومة»، مشيرا إلى أنها «شملت أعدادا كبيرة ودولا عديدة وكذلك جاليات متعددة».

وأكد أن الحديث في هذه القضية لا يطال فقط الكويتيين وإنما غير الكويتيين الذين حصلوا على شهادات بغير وجه حق وعلى ضوئها يقدمون خدمات للناس في البلاد. وأضاف «القضية خطيرة وتطال عدة وزارات وجهات حكومية ينبغي أن تتضافر جهودها لمواجهة هذه القضية». واعتبر الدلال أنه رغم لقاء وزير التربية وزير التعليم العالي في اللجنة التعليمية البرلمانية إلا أن القضية لا تزال غير واضحة، متسائلا «لا نزال لا نعلم فيما يخص القطاع الخاص على سبيل المثال من الذي تعتمد شهادته صاحب الرخصة أم العمالة لديه؟

وقال «لنا أن نتخيل وجود عمالة تقدم خدمات للناس طبية وهندسية وخدمية ونفسية وهي تحمل شهادات مزورة»، مؤكدا انه في حال إثبات وجود شهادات مزورة لدى العمالة القائمة على تقديم الخدمات للناس فإن هذا الأمر يعد خيانة للناس ولا يمكن السكوت عنه».

واستغرب صمت وزارة التعليم العالي إزاء هذه القضية منذ تكليف لجنة الشؤون التعليمية التحقيق فيها، وقال إن «الوزارة اكتفت بتصريحات مقتضبة في مقابل خروج عدد من المسؤولين السابقين في التعليم العالي وهيئة التطبيقي والجامعات الخاصة بأقوال متناقضة ومتضاربة».

وشدد الدلال على أن هذه القضية تتجاوز وزارة التربية والتعاليم العالي وتتجاوز الوزير إلى الحكومة التي تتحمل المسؤولية كاملة لأن القضية تمس قطاعات مختلفة والشعب الكويتي، «وإن كان شخص الوزير هو المسؤول أمام المجلس في المساءلة السياسية».